

دور رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك العراقية في ظل المعايير الدولية

المشرف ا.د. محمد دياب

الباحث علي ارميض العزاوي

جامعة الجنان/ كلية إدارة الأعمال

المستخلص

هدفت الدراسة الراهنة الى تسليط الضوء على ابراز مساهمه الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في تفعيل و تعزيز دور البنوك المركزية في الإشراف والرقابة على النظام البنكي، (البنك المركزي العراقي نموذجاً) وذلك من اجل رفع مستوى الوعي وتحسين أدائها لدى المصارف الحكومية الاهلية من حيث تطبيق المعايير، ومن ثم استخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي تلعب دوراً في تحسين أدائها وبالتالي الدراسة الحالية تهدف إلى تحديد متقلبات البحث وفحص الفرضيات ويعتمد على كل من الأساليب الوصفية والتحليلية كطريقة مناسبة لدراسة واختبار الفرضيات.

لقد تحقق الباحث بعد اجراء التحليل للبيانات وتجربة الافتراضات إلى استنتاج رئيسي مفاده أن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية بالمعايير الدولية (كفاية رأس المال، كفاءة الإدارة، الربح، السيولة) تلعب دوراً في أنشطة البنوك التجارية العاملة في العراق.

Abstract

The current study aimed to shed light on highlighting the contribution of adherence to international standards of banking supervision and their application in activating and strengthening the role of central banks in supervising and controlling the banking system (Central Bank of Iraq as a model) in order to raise awareness and improve their performance among private governmental banks in terms of applying standards , and then draw conclusions and provide recommendations that play a role in improving its performance, and therefore the current study aims to identify research fluctuations and examine hypotheses and relies on both descriptive and analytical methods as an appropriate way to study and test hypotheses. After analyzing the data and testing assumptions, the researcher achieved a major conclusion that the central bank's supervision of commercial banks by international standards (capital adequacy, management efficiency, profit, liquidity) plays a role in the activities of commercial banks operating in Iraq.

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تلعب البنوك التجارية دوراً بتغذية اقتصاد الدولة وذلك لتنوع الخدمات المالية المقدمة لهذه البنوك المصرفية التجارية حساسة لنظام الحكومة، وهذا الأمر يستوجب أن تشكل لجان مراقبة على هذه البنوك في تأدية عملها بأحكام القانون المصرفي والتعاميم الصادرة إليها من الأجهزة المختصة في مقدمتها البنك المركزي، وذلك حرصاً للتأكد من سلامة مراكزها المالية وحماية أموال المودعين وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي معاً لأن فشل هذه البنوك يؤدي إلى تدهور الثقة في جميع البنوك، وعليه يمكن القول أن الرقابة على البنوك بواسطة البنك المركزي قد أصبحت وظيفة أساسية له لما يمكن أن يحقق معدلات أفضل للنمو الاقتصادي لذا يجب أن تكون هذه الرقابة صارمة من خلال تطبيق أدوات وأساليب تتفق بغالبها مع المعايير الدولية، كما أن وجود جهاز مصرفي متطور وفعال وعلى درجة عالية من المرونة وله القدرة على التجديد والابتكار.

يمثل البنك المركزي لأي دولة في مؤسسة واحدة، فلكل اقتصاد مؤسسة مركزية مصرفية وحيدة تقوم بالإشراف على الائتمان وإصدار العملات ويقوم البنك المركزي بتحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية فيتولى عملية إصدار للنقد القانونية، التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية للوفاء بالالتزامات نظراً لخطورة المهام التي يؤديها البنك المركزي، فهو جهاز حكومي تملكه الدولة وتسيطر عليه تختلف أهداف البنك المركزي عن أهداف البنوك الأخرى من حيث أنه لا يعتبر تعظيم الربح هدفه الرئيسي، حيث يسعى البنك المركزي إلى تحقيق أهداف ذات طبيعة وطنية في الغالب وذات مصلحة عامة وليس معنى ذلك أن البنك المركزي لا يجب أن يحقق أي ربح من جراء أي نشاط له، ولكن المقصود هنا أن الربح إن تحقق فإنه يكون في هذه الحالة أمراً عارضاً وليس أساسياً أنشئ البنك المركزي من أجله (العاني، ٢٠٢٢، ٤٥).

١- مبررات اختيار عنوان البحث

تم اختيار هذا العنوان لأسباب ودوافع ذاتية ومنطقية:

- الدوافع الذاتية: النزعة والرغبة الشخصية في إجراء البحوث خلال درجة الماجستير والتعامل مع الموضوع من أجل التعرف على الجانب الذي تنشط فيه البنوك وهو جزء من اختصاصنا.
- أسباب موضوعية: التأكيد على العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وتحديد كيفية تصرف البنك المركزي، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه البنك المركزي في التأثير على الجانب النقدي والمالي من خلال الرقابة، والذي أصبح له دور مهم في أصبح الاقتصاد الحديث إلى جانب الأزمة العراقية في السنوات الأخيرة.

٢- الإشكالية

إن العراق وكغيره من الدول يحتل البنك المركزي دوراً رئيسياً في الرقابة، وفي ظل الأزمة المالية وكذلك النقدية التي طالت القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام تزيد الحاجة إلى تطوير مختلف مكونات النظام البنكي بالقدر الذي يؤهلها إلى الحد من آثار الأزمة، وبعد الأمر متعلق بالنقد والقرض الدعامة الأساسية لتطوير النظام النقدي والمصرفي اعتماداً على أسس ومعايير عالمية وتكريساً لرغبة الدولة في تكوين وتطوير هذين النظامين، كما يعد محوراً مهماً للإصلاحات المصرفية.

بناءً على ما سبق يُطرح السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يساهم الالتزام في المعايير الدولية وتطبيقها بتفعيل دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سألغة الذكر نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أهم جوانب الرقابة المصرفية وآليات الإشراف على عمل البنوك المركزية بشكل عام؟
- ما مدى مساهمة المقاييس العالمية (لا سيما بازل ١-٢) في تدعيم التعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية؟
- هل تتلاءم المقاييس والاتفاقات الدولية مع أوضاع الأنظمة المالية والمصرفية العراقية؟
- ما هو واقع رقابة البنك المركزي العراقي وفقاً للمعايير الدولية؟

٣- أهداف البحث

هدف البحث إلى تسليط الضوء على:

- التعرف إلى الرقابة الداخلية، وكذلك الخارجية وغيرها من مصطلحات التي تعتبر أدوات ضبط أساسية للعمليات الرقابية.
- دراسة الواقع الرقابي على المصارف بالتشريع العراقي.
- الكشف عن أدوات وآليات الرقابة للمركزي على البنوك التجارية.
- توضيح دور الرقابة التي يجريها البنك المركزي على اعمال المصارف.
- متابعة مختلف جوانب الأداء المصرفي
- معرفة دور الرقابة في تفعيل أداء البنوك التجارية وضمان سلامتها.
- الكشف عن المعايير الدولية المتبعة من قبل المركزي في رقابته للمصارف التجارية.

٤- فرضيات الدراسة

الفرضية اعتقاد يتخذه الباحث في بداية البحث بشكل مؤقت، ويمكن تقديمها بأنها تفسير يظهر مشكلة ما أو حدث ما أو عبارة عن أساس يتأخذ أو ان يتأكد منه الباحث باستخدام المادة المتاحة لديه، كما تدون الفرضية بأسلوب يجعلها وثيقة الصلة بمشكلة البحث .

انطلاقاً من الأسئلة الفرعية نقترح ما يلي:

- إن تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي يكون وضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تخدم أهداف السياسة النقدية والائتمانية وترفع كفاءة أداء البنوك التجارية.
- إن فعالية نظام الرقابة المصرفية يتوقف على مدى مساهمة السلطات الإشرافية في إرساء القواعد والترتيبات الرقابية التي تتطابق مع المقاييس الدولية.
- التقيد العراق بالمعايير العالمية (لا سيما بازل ١-٢) للرقابة المصرفية متوقف على مدى استعداده لوضع سياسات وألويات للعمل بها وفقاً لأوضاعه الاقتصادية وأطره التشريعية والمؤسسية.

الفصل الأول

السياسة النقدية للبنك المركزي

يحثل قمة هرم النظام المصرفي لأي اقتصاد، فهو مؤسسة نقدية مستقلة بحد ذاتها ويتمتع بسيادة خاصة على الجهاز المصرفي بأكمله.

وعلى الرغم من أن البنك المركزي قد ظهر منذ أكثر من ثلاثة قرون، فقد أخذ مكانته الحقيقية منذ مطلع القرن العشرين حيث بدأ بتولي مهمة الإشراف وإدارة السياسة النقدية للدولة، وبناءً عليه سيتم تقسيم الفصل وفقاً لما يلي:

• المبحث الأول: مفهوم البنك المركزي

• المبحث الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي

المبحث الأول: مفهوم البنك المركزي

يعد أهم المؤسسات المالية في اقتصاديات الدول فهو قمة النظام المصرفي والجهة القانونية الرسمية والوحيدة المخولة بمراقبة النظام المصرفي وتوجيهه، ورسم السياسات النقدية المناسبة.

وقد تم تعريفه من قبل صندوق النقد الدولي على أنه: مؤسسة مالية وطنية تمارس دور الرقابة على الجوانب الأساسية في النظام المالي، كما يقوم بأنشطة هامة مثل إصدار العملة وإدارة الاحتياطيات الدولية، والقيام بالمعاملات، وتوفير الائتمان لشركات الإيداع، كما تقبل البنوك المركزية في بعض الدول ودائع من شركات غير مالية، أو توفر الائتمان لشركات غير مالية. (صندوق النقد، ٢٠٠٠، ١٧١)

ويمكن إضافة تعريف له بأنه: مؤسسة نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، ويأتي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد وعلاوة على ذلك ماعدا بعض الاستثناءات يجب أن يمارس تلك الأعمال التي يمارسها البنك التجاري في تعامله مع أفراد المجتمع. (الموسوي، ٢٠٠١، ٢٤٣)

ونظراً لأهمية دور البنوك المركزية لابد من إلقاء نظرة واسعة على نشأة وخصائص هذه المؤسسة، حيث تم تقسيم المبحث كما يلي:

• المطلب الأول: نشأة البنك المركزي وأهدافه

• المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي ووظائفه

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي وأهدافه

أولاً: نشأته

ظهرت بوقت متأخر مقارنة مع باقي مكونات الجهاز المصرفي الأخرى، حيث نشأت كمرحلة أخيرة من مراحل تطور الأجهزة المصرفية، ولم يكن هناك حاجة لوجود جهة عليا مشرفة تعمل على وضع سياسة عامة حيث كانت الأنشطة الاقتصادية والمالية بسيطة ومتواضعة، وكانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقديم القروض وقبول الودائع.

ونتيجة لتوسع نشاطاتها وقيامها بإصدار النقود بشكل عشوائي لا يعتمد على أسس واضحة، ظهرت الأزمات المالية التي أثرت سلباً على الوضع الاقتصادي، ومن هنا ظهرت الحاجة لوجود سلطة نقدية عليا ومركزية تقوم بمهمة الإشراف على عمل الجهاز المصرفي وتسعى إلى تنظيمه ومن هنا نشأت البنوك المركزية. (طوقان، ٢٠٠٥، ٢) وكان أقدمها بنك السويد المركزي الذي تأسس عام ١٦٥٦، ثم أتى بعده بنك انجلترا المركزي عام ١٦٩٤ والذي كان المرحلة الرئيسية لتطور البنوك المركزية، فقد بدأ بنك انجلترا كبنك تجاري في البداية ثم قام بمهمة إصدار النقود في عام ١٨٤٤، وبعدها قامت العديد من البنوك المركزية في باقي دول العالم باتخاذ بنك انجلترا أنموذجاً اعتمدت عليه عند تأسيسها لبنوكها المركزية. (سحنون، ٢٠٠٣، ٨٨)

ويبدو لنا من ذلك أن أغلب البنوك المركزية مارست أعمالها بادئ الأمر كبنك تجاري ثم أصبحت بنك مركزي بعد أن قامت الحكومة بمنحه مزايا وصلاحيات ومهام المصارف المركزية. (سماح، ٢٠١١، ٤)

وبعد الحرب العالمية الثانية ازدادت مهام ووظائف البنوك المركزية حيث أصبح لها دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على سد حالات العجز في الموازنات العامة للحكومات، والتأثير على السياسات الائتمانية التي تتبعها البنوك، بالإضافة إلى مهام أخرى بدأت البنوك المركزية بالقيام بها. ومع بداية القرن العشرين ظهرت في جميع دول العالم ليتجاوز عددها ١٤٠ بنك مركزي حول العالم. (موسى، ٢٠٠٥، ٣)

ثانياً: أهداف البنك المركزي

يسعى بنك المركزي من خلال القيام بمهامه الأساسية إلى تحقيق مجموعة أهداف:

١. إصدار النقود القانونية بما يتوافق مع احتياجات السوق، كما يحق له التحكم بكمية الإصدار النقدي المطروحة للتداول وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة.
٢. تأمين سيولة اللازمة للبنوك الأخرى من خلال منحها القروض، أو الاحتفاظ بودائعها كما يعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك المختلفة ويقوم بتسوية الحقوق والالتزامات الخاصة بها.
٣. توفير التمويل اللازم لخطط التنمية المرسومة، بغية رفع المستوى المعيشي وزيادة النمو الاقتصادي.
٤. استخدامه للسياسات والأدوات النقدية لضمان توفير الاستثمارات اللازمة، وما تصحبه من فرص عمل هذا ما يحقق أكبر مستوى من الاستخدام (العمالة).

المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي ووظائفه

أولاً: خصائص البنك المركزي

للبنك المركزي عدة خصائص نوردتها كما يلي:

١. مؤسسة نقدية:

فهو عبارة عن مؤسسة نقدية قادرة على إصدار وسحب النقود القانونية وتتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات، وهو أخيراً صاحب السلطة على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني.

٢. مؤسسة وحيدة

يحتكر البنك المركزي إصدار النقود، ففي كل دولة لا توجد إلا مؤسسة مركزية وحيدة ومعينة تعمل على إصدار النقود وتشرف على الائتمان.

٣. مبدأ التدرج

حيث يمثل المركزي السلطة الرقابية والإشرافية العليا على أعمال باقي مكونات الجهاز المصرفي، فهو يختلف عن البنوك العادية، لأنه يحتل الصدارة في الجهاز المصرفي لما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من جهة، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق النقود والودائع من جهة أخرى.

٤. مؤسسة عامة

وهي ضرورة ملحة نظراً لأهمية وخطورة الوظائف التي يمارسها البنك المركزي سواء تلك الوظائف المتعلقة بإصدار النقود، أو من حيث تأثيره في خلق الودائع وما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية بشكل عام.

٥. بنك البنوك

فالبنك المركزي هو المشرف على أعمال باقي البنوك وينظم عملها ويتفرد بإصدار النقود القانونية ويشرف على الشؤون النقدية والائتمانية للاقتصاد الوطني ككل، وليس من مهامه القيام بالوظائف والعمليات الروتينية للبنوك ولا يتعامل مع الأفراد.

٦. مؤسسة غير ربحية

فهو لا يسعى لتحقيق الربح أثناء ممارسة أعماله ونشاطاته، وحتى لو حقق الربح يعتبر ذلك بمثابة نتائج عرضية وليست هدفاً أساسياً يتوجب عليه تنفيذه.

٧. التمتع بالسلطة القانونية

والهدف الأساسي من هذه الخاصية هي منح الصلاحية والسلطة للبنك المركزي التي يمكنه بواسطتها إلزام باقي البنوك بتنفيذ السياسة النقدية التي يضعها والالتزام بالتعليمات والأوامر الصادرة عنه.

ثانياً: وظائف البنك المركزي

يمكن تحديد الوظائف تقوم بها المصارف المركزية حول العالم وفق ما يلي:

✓ بنك الإصدار:

وهي من أقدم الوظائف، وتُعرف هذه العملية: بأنها لعملية الأصول الحقيقية إلى وحدات نقدية. (شيحة، ٢٠٠٤، ١٨٠-١٨١)

فقد منحت الدولة البنوك المركزية سلطة إصدار كمية معينة من الأوراق النقدية على أن تقابلها أصول حقيقية تعادل قيمة الأوراق النقدية المصدرة، حيث لا يمكن للبنوك المركزية إصدار أوراق نقدية دون أن يتوفر الغطاء اللازم لهذا الإصدار، ويتكون هذا الغطاء من عدة أصول مختلفة (الذهب، العملات الأجنبية، الأوراق المالية والتجارية، سندات الحكومة.... الخ)

المبحث الثاني: السياسة المالية للبنك المركزي

زاد الاهتمام بهذه السياسة بصورة واضحة بعد تطور المصارف المركزية وتوسع تخصصها، وتعتبر السياسة النقدية أحد الأدوات التي تعتمد عليها الدولة بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكبح جماح التضخم ودعم عوامل التنمية وغير ذلك.

وسنقوم في هذا المبحث بالتعريف على مايلي:

● مطلب أول: مفهومها وأنواعها.

● مطلب ثاني: أهداف السياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية أنواعها ومفهومها

أولاً: المفهوم

هذا المفهوم نشأ في مستهل القرن التاسع عشر ويرتبط بالتطورات المختلفة في نظرية كمية النقود هو أحد مكونات سياسة الاقتصاد الكلي، وتهدف هذه السياسة بشكل عام إلى إنشاء حالة من الاستقرار العام للأسعار، وهي من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي.

عُرِّفت السياسة النقدية بأنها: مجموعة الأساليب والتدابير المتبعة للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الغايات الاقتصادية الكلية، وأهمها ضمان الثبات السعري وحفز النمو الاقتصادي والتشغيل. (ادريس، ٢٠٢١، ١٢)

عُرِّفت أيضاً: مجموعة وسائل تطبيق على شؤون النقد والائتمان، وتكون هذه الهيمنة إما بالتأثير في حجم العرض النقدي أو في كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة. (جاسم، ٢٠٠٢، ٢٠٧)

الفصل الثاني

رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك التجارية

نظراً للدور الهام الذي تقوم به البنوك التجارية ضمن النظام المصرفي والذي بدوره يؤثر على الاقتصاد الوطني يتوجب وجود رقابة فعالة وصارمة على عملها ونشاطاتها، وسنقوم في هذا الفصل بالبحث في مفهومي البنوك التجارية والرقابة المصرفية وأهمية وأهداف كل منهما، إضافة إلى أنواع الرقابة المصرفية وأشكال تطبيقها، وذلك من خلال ما يلي:

• المبحث الأول: البنوك التجارية

• المبحث الثاني: الرقابة المصرفية

المبحث الأول: البنوك التجارية

تتمتع بنوك الطبيعة التجارية بأهمية كبيرة في النظام المصرفي لكل اقتصاد وفي هذا القسم سنناقش مفهوم وأهمية ووظائف هذه البنوك وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: مفهومها

أولاً : تعريف البنك التجاري:

هو مؤسسة مالية يتمحور نشاطها حول قبول الودائع وتقديم القروض، ويعمل على تقديم خدمات مصرفية متنوعة حيث يقدم للمودعين فرص متنوعة من خلال استثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل، ويقدم للمقترضين خدماته من خلال تقديم القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

وعرفه آخر بأنه: المنشأة التي تعتمد على الاتجار بالنقد كحرفة لها، وعرفه آخرون على أنه: المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال مع الطلب عليها.

ويمكن اعتماد التعريف التالي باعتباره التعريف الأوضح: هو مؤسسة أو منشأة تتمثل غايتها بالتجارة بالنقد المحصلة من أطراف أخرى بهيئة ودائع أو قروض، لتقوم باستثمارها في مجالات مختلفة للوصول إلى غايات معينة (جعفر، ١٩٩٦، ٥٤)

ولكي تكتسب المؤسسة صفة البنك التجاري يجب أن يتوفر فيها شرطين أساسيين:

١. أن تكون النشاطات والأعمال التي يقوم بها هي نشاطاته الرئيسية والاعتيادية وليست نشاطات طارئة أو مؤقتة.

٢. أن تكون الأموال التي يتاجر بها البنك، من الأموال المودعة لديه من قبل المودعين سواء كانت ودائع أو قروض أو ما بحكمها.

ثانياً : نشأة البنوك التجارية

من الصعب تحديد متى بدأت البنوك التجارية بالعمل، حيث أن بدايتها ارتبطت بتطور الاقتصادي والاجتماعي، فبظهور النقد كأحد وسائل التبادل التجاري ظهرت بعدها ظاهرة جديدة وهي إيداع الفائض منها على شكل ودائع نقدية أو حلي ومعادن ثمينة لدى أشخاص معينين، مقابل حصولهم على عمولة مقابل الحفاظ عليها.

وكانت هذه أول أشكال التعامل المصرفي التي استمرت مدة من الزمن، حتى بدأت ظاهرة الصراف في القرون الوسطى والصراف هو الشخص الذي يحقق ربح من خلال مبادلة العملات بعضها ببعض بين التجار والبحارة الذين كانوا يحطون رحالهم على موانئ أوروبا الجنوبية.

ومع مرور الزمن وتطور التجارة، لاحظ أصحاب البنوك أن جزء من المال فقط يتم المطالبة به ويبقى لديهم مبالغ نقدية كبيرة دون أي فائدة، وهنا فكر رجال البنوك بإقراضها للغير بضمانات متفق عليها وذلك مقابل حصولهم على نسبة معينة.

ولا بد من الإشارة إلى أن المبادئ التي وضعها حمورابي في شريعته تعتبر من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ، وقد نظمت هذه المبادئ عمليات الإيداع والإقراض والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

المطلب الثاني: وظائف وأهمية البنوك التجارية

أولاً: أهميتها.

نلاحظ مما ذكر سابقاً الأهمية الكبيرة للبنوك بالنظام المصرفي لكن أهميتها الكبرى تأتي من قدرتها على إمداد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لنموه وتقدمه، وإن أي خلل في نشاطها سيؤثر على الاقتصاد القومي، وسيؤثر سلباً على رفاهية المجتمع ونلاحظ مدى أهمية هذه البنوك من خلال الأهداف والغايات الموضوعية، والتي تتمثل بتحقيق الربحية والسيولة والأمان.

✓ الربحية: وهي تحقيق عائد ملائم للبنك، وهي ما يدفع البنك إلى توظيف أمواله التي يحصل عليها في المشاريع والاستثمارات، أو أن يقلل نفقاته قدر الإمكان.

✓ السيولة: وتعني وجوب احتفاظ البنك بنسبة من أمواله كسيولة نقدية جاهزة أو استثمارها في أصول ذات نسبة سيولة عالية، وذلك لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية للعملاء.

✓ الأمان: أي أن يبتعد البنك عن الاستثمارات المرتفعة المخاطر، ومن أهم الوسائل لزيادة درجة الأمان هي من خلال التنوع والذي يتمثل في تعدد الأماكن المختارة من قبل البنك لكي يمارس فيها أعماله، وهذا يؤدي إلى تباين العملاء وأعمالهم.

ثانياً: وظائف البنوك التجارية:

وتعد أول وظيفتين من الوظائف الكلاسيكية، أما بقية الوظائف فهي من الوظائف الحديثة للمصارف التجارية:

١. قبول الودائع: تقبل البنوك التجارية جميع أنواع الودائع (الجارية، والودائع لأجل، والودائع الادخارية) يمول البنك احتياجاته المؤقتة لأنشطته التجارية من خلال تحصيل الأموال بدون مقابل من الأشخاص الحقيقيين والاعتباريين.

٢. منح القروض والسلف: الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنك التجاري هي منح القروض والسلف لمجموع المقترضين، وبالتالي الحصول على الفوائد فهي الدخل الرئيسي للبنك، حيث يحتفظ لنفسه بجزء من الودائع كنسبة احتياطي ويعرض الباقي منه كقروض وسلف نقدية أو قروض تحت الطلب، وقروض قصيرة الأجل.

٣. سندات الخصم: الوظيفة الحديثة الأولى للبنوك التجارية (فاتورة الصرف) هي تعهد من قبل الزبون بالدفع في وقت محدد ويمكن دفعها نقدًا بخصم من البنوك التجارية، الكمبيالة هي وثيقة تتعهد بمبلغ من المال مقابل البضائع المستلمة مقدمة من البنك.

٤. عرض بالسحب المفتوح: السحب المفتوح هو سلفة تُمنح للزبون الذي لديه حساب جاري حتى يتمكن من سحب الأموال ضمن الحد المسموح من البنك، هي وسيلة للمودع لسحب مبلغ يفوق رصيد حسابه.

٥. العمل كممثل للعملاء: يعمل البنك كوكيل لعملائه ويحصل على عمولة محددة مقابل ذلك، ومن أهم وظائف البنك كوكيل هي تحويل الأموال وتحصيلها ودفع الضرائب، وتحصيل أرباح الأسهم والفوائد المترتبة عليها، وشراء وبيع الأسهم والأوراق المالية بالنيابة عن عملاءه.

٦. تقديم خدمات عامة: تقدم بعض البنوك التجارية خدمات عامة ومتنوعة مثل إصدار شيكات سياحية أو شيكات الهدايا، أو الاكتتاب في أوراق مالية صادرة عن الجهات الحكومية أو الخاصة، بالإضافة إلى شراء وبيع العملات الأجنبية.

المبحث الثاني: الرقابة المصرفية

يقتضي الحفاظ على سلامة الاقتصاد الوطني وجود نظام مالي قوي قادر على تلبية الاحتياجات التنموية وتسهيل مزاولة باقي القطاعات المصرفية لخدماتها من خلال مدها بالتمويل اللازم، ولضمان سلامة وقوة الجهاز المصرفي لا بد من فرض نظام رقابي فعال، وهذا ما سيتم توضيحه ضمن هذا المبحث حيث سنوضح مفهوم الرقابة المصرفية وأهميتها وأهدافها وأنواعها وأشكال تطبيقها من خلال المطالب التالية:

• مطلب أول: المفهوم للرقابة المصرفية وأهميتها

• مطلب ثاني: الأهداف للرقابة المصرفية وأنواعها

المطلب الثالث: أشكال الرقابة المصرفية لفصل الثالث

المعايير الدولية الناعمة للرقابة المصرفية على البنوك التجارية

في هذا القسم ، سنناقش التعاون الدولي في الإشراف المصرفي وشرح المعايير التي وضعت في لجنة بازل. وبناءً عليه تم التقسيم وفق ما يلي:

• المبحث الأول: التعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية

• المبحث الثاني: المعايير الدولية للرقابة المصرفية

• المبحث الثالث: القطاع المصرفي العراقي

المبحث الأول: التعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية

شهد العالم في السنوات الأخيرة العديد من المتغيرات والتطورات التي كان لها انعكاسها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي منها التضخم والتقلب السريع في أسعار العملات، وبالتالي زادت الحاجة إلى وجود إجراءات ووسائل تساعد الجهاز المصرفي على تجنب هذه المخاطر، وظهرت أيضاً الحاجة لوجود تنسيق وتعاون دولي في مجال الرقابة المصرفية، وهذا ما سنوضحه من خلال ما يلي:

• المطلب الأول: مبررات التعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية

• المطلب الثاني: الرقابة المصرفية حسب لجنة بازل (تعريفها ، ومبررات،

أهداف)

المطلب الأول: مبررات التعاون الدولي بالمجال الرقابي بالمصرفية

كان أحد أهم أسباب بروز الحاجة لوجود تعاون دولي في مجال الرقابة هو التغيرات الكبيرة المرافقة لعصر العولمة وما نتج عنها من أزمات اقتصادية ومالية هزت الاستقرار الاقتصادي العالمي والتي رافقها مخاطر كبيرة أثرت بشكل سلبي على النظام المصرفي والدولي.

وبناءً عليه سنناقش في البداية مفهوم المخاطر وأنواعها، ثم أسباب التعاون الدولي، ختاماً بالأساسيات المنبثقة عن التعاون الدولي في الرقابة المصرفية.

أولاً: ماهية وأنواع المخاطر المصرفية:

١. تعريف المخاطر المصرفية

عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر (FSR) بأنها: احتمالية وقوع الخسارة، إما بصورة مباشرة مثل الخسائر براس المال وغير مباشرة كوجود عوائق تمنع المصرف من الاستمرار في أعماله من جهة، وتقلل من امكانية استغلال الفرص المتاحة من جهة أخرى. (سماح، ٢٠١١، ١٣٣)

وقد عرفتھا الأدبيات المصرفية بأنها: عبارة عن احتمالية أن يتعرض البنك إلى خسارات مُفاجئة وغير مُتوقعة أو مؤشرات متذبذبة في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين. المبحث الثالث: القطاع المصرفي العراقي

إن الجمهورية العراقية كغيرها من الدول الراغبة بتطوير النظام النقدي والمصرفي لديها بالاعتماد على الأسس والمعايير سالفة الذكر، بالإضافة إلى اعتمادها على تجربتها الخاصة التي تميزها عن أي تجربة لدولة أخرى، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة القطاع المصرفي العراقي وفق المطلبين التاليين:

المطلب الأول: نشأة القطاع المصرفي ومكوناته

في بداية هذا المبحث سيتم توضيح نشأة القطاع المصرفي العراقي ومراحل تطوره، ومن ثم سيتم ذكر مكوناته.

أولاً: نشأة القطاع المصرفي

✓ ترجع نشأة البنوك في العراق إلى عام ١٨٩٠ حيث تم إنشاء فرع للبنك العثماني فيه، وبعدها تم افتتاح فرع للبنك الشرقي البريطاني في بغداد في عام ١٩١٣، وفي عام ١٩٣٥ تم تأسيس أول بنك عراقي وطني متخصص عرف باسم المصرف الزراعي والصناعي بهدف دعم هذين القطاعين ثم تلاهما البنكين الزراعي والصناعي في عام ١٩٤١، وفي عام ١٩٥٣ تم تأسيس البنك التجاري العراقي، ثم بعده بثلاث سنوات جاء بنك بغداد الذي تأسس عام ١٩٥٦، ثم في عام ١٩٥٧ تم افتتاح فرع للبنك الوطني الباكستاني، وكل هذه البنوك تفرغت لممارسة عمليات الصيرفة وفق المنهج التقليدي.

✓ ثم جاءت القوانين المنظمة لعمل تلك المصارف فصدر قانون التأمين في عام ١٩٦٤ وبناءً عليه تم إنشاء المؤسسة العامة للمصارف لإدارة المصارف العراقية المؤممة، إضافة إلى أنه تم تأمين عشرة مصارف خاصة وبعدها تم إجراء العديد من عمليات الدمج في المصارف التجارية بهدف تحقيق الوفورات الاقتصادية من جهة وزيادة القابلية الإقراضية للمصارف من جهة أخرى. (الشراخ، ٢٠١٠، ٢٥٨)

الفصل الرابع: الجانب العملي

مقدمة

في هذا الفصل ، قمنا بمراجعة وتدقيق البيانات الميدانية بدقة، وتحديد الأساليب والأدوات المختلفة المستخدمة لإكمال الدراسة بدقة، وتشمل تحديد مجتمع البحث وأدواته ومكوناته ، وكذلك وصف سمات العينة وفرصيات الاختبار.

المبحث الأول: المنهجية للدراسة.

من أجل إبراز مساهمة الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاته في تنشيط أدار البنك المركزي في الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي ، اتخذنا في الأطروحة على الأسلوب الوصفي التحليلي لأنه من أهم المناهج المستعملة في دراسة الظواهر البشرية والمؤنسة ، ولأنه يناسب مقال رسالتنا ، بالاعتماد على الكتب والتشريعات العلمية ذات الأصرة أيضاً كإحصاءات بالزيادة إلى الدروس اللاحقة لا ننسى

التقرير الميداني لرقابة البنك المركزي على توظيف البنوك التجارية في إطار المعايير الدولية (البنك المركزي العراقي نموذجاً) بهدف رفع مستوى الوعي الحكومي والخاص البنوك في ظل تطبيق المعايير، وتفضل ثم التحقيق من المحصلات وإعطاء النصائح التي لها دور في تحسين عمل البنوك ورفع مستويات كفاءتها.

عليه فقد اتكلت الدراسة الحالية على الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لوصف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، طبقنا نموذج معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات، وطبقنا معامل بيرسون لحساب معامل الارتباط ومستوى أهميته.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

لقد توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

١- الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ بين تطبيق المقاييس العالمية للرقابة المصرفية من حيث كفاية رأس المال وتطبيقها في تفعيل دور المركزي في الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، توصلت الدراسة إلى أن ثمة علاقة ارتباط قوية من حيث العمل بمعيار كفاية رأس المال يتأكد البنك المركزي وذلك من خلال الإجراءات الرقابية المتبعة من قبل المركزي العراقي المتعلقة بتناسب وتقييم رأس المال المصرف مع المخاطر المحتملة من السوق والاعمال خارج الميزانية واعتبارات القروض واتجاهات الديون المتعثرة.

- التأكد من وجود حد أدنى لرأس المال يحقق النسب المعيارية، بالإضافة دراسة مستوى ونوعية رأس المال مما يرفع من كفاءة وفعالية الاداء.

٢- الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ بين الالتزام بالمقاييس العالمية للرقابة المصرفية من حيث كفاءة الإدارة وتطبيقها في تفعيل دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط قوية بين المعايير المتعلقة برقابة المركزي العراقي وأداء المصارف حيث:

يقوم المصرف من خلال إدارته بممارسة عملياته بشكل آمن ودقيق بالإضافة إلى تطوير استراتيجياته وسياساته وإجراءاته بما يلائم تغيرات السوق والمخاطر المحتملة

كما يقوم المصرف بتوفير نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات التي تمكنه من أداء عملياته بشكل دقيق تتجاوب توصيات المدققين والسلطات الرقابية، مما يمكنها من التخطيط والرقابة بشكل فعال وكفاءة وبالتالي برهنا على صحة هذه الفرضية

٣- الفرضية الثالثة: وجود علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين تطبيق المقاييس العالمية للرقابة المصرفية من حيث الأرباح وتطبيقها في تفعيل دور المركزي في الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وقد كانت أيضاً العلاقة قوية وذلك من خلال تطبيق المعايير المتعلقة بمواضيع الأرباح على أداء البنوك التجارية وذلك من خلال:

مراقبة المصرف المركزي اتجاه الإيرادات والعمليات التي نتج عنها أرباح المصارف، من حيث حقيقة التدفقات النقدية الداخلية المرتبطة بأسعار الفوائد ومخاطر السوق

التأكد من قدرة البنك على تدعيم رأس ماله من خلال أرباحه المحتجزة، وكفاية وفعالية إدارة المخاطر والتنبؤات بشكل دوري ومستمر وقد أثبتنا صحة هذه الفرضية.

- ٤- الفرضية الرابعة: التي تنص ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ بين الالتزام بالمقاييس العالمية للرقابة المصرفية من حيث السيولة وتطبيقها في تفعيل دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي فقد كانت العلاقة قوية ويرجع ذلك إلى الرقابة من قبل المركزي القائمة على المعايير الدولية فيما يتعلق بموضوع السيولة وذلك من خلال
- مراقبة مستوى السيولة الحالية والتدفقات النقدية المتوقعة ومصادر أموال المصرف بشكل دوري، مما يخلق لديها القدرة على مواجهة الالتزامات
- يراقب قدرة تحويل الموجودات الحالية إلى سيولة بالوقت المناسب ودون خسائر كبيرة، بالإضافة إلى قدرة المصرف على قياس وتقييم ومراقبة وضبط السيولة في داخله
- ولقد أثبتنا صحة هذه الفرضية.

١- إن أهم جوانب العمل المصرفي التي تستدعي وجود ضوابط واعتبارات رقابية، تكون السلطات المشرفة على أعمال البنوك ، وهي المسؤولية على إقرارها، هي أولاً تلك المتعلقة بالنقود والائتمان، أي ذات الصلة المباشرة بالسياسة النقدية وأهدافها، ثم تلك التي تخص مختلف مجالات أداء البنوك (ملاءة رأس المال، إدارة السيولة المصرفية، إدارة المخاطر، جودة الأصول، كفاءة الإدارة و الربحية) هذا فضلاً عن جوانب أخرى ترتبط ببعض آثار ومتغيرات العولمة المالية كمحاربة ظاهرة غسيل الأموال.

٢- تتمثل آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك عموماً في تدخله للتأثير لحجم الكتلة نقدية ومسار الائتمان في الاقتصاد وكذلك السيطرة على السيولة المصرفية، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات النقدية، التي أثبت الواقع تراجع فعالية المباشرة منها لصالح تلك غير المباشرة.

٣- هذا إلى جانب السهر على احترام البنوك لمجموعة القواعد والشروط الاحترازية التي تستهدف رفع الكفاءة وترشيد الأداء

٤- أعمال الرقابة والتفتيش الخارجية على نشاطات البنوك تعتبر أعمالاً مكملة وليست بديلة للرقابة الداخلية بالبنوك، التي تمثل وسيلة إنذار مبكر، و مساندة لأشكال الرقابة الأخرى المطبقة من طرف البنك المركزي.

ثانياً: توصيات

ومن أهم هذه التوصيات مايلي:

- ١- وجود الإطار القانوني يدعم الممارسات المصرفية.
- ٢- وجود الثقافة الائتمانية تدعم ممارسات سليمة للإقراض ووجود إطار محاسبة لدعم الشفافية المالية.
- ٣- عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة المصرفية مع التأكيد على أن الإشراف على البنوك ليس مجرد مسألة الالتزام بمعدلات ومعايير كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضاً القيام بتقديرات نوعية حول أمور أخرى تتعلق بكفاءة إدارة البنك و قوة أنظمتهم ورقابته و سلامة إستراتيجيته العملية.
- ٤- مراجعة التشريعات والسياسات والتوجيهات الرقابية والطرق الاحترازية بما يكفل الإشراف الفعال على المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك.
- ٥- توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة، والاتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية، إلى جانب توفير البيانات و المعلومات التي تمكن من تقييم بدقة ما تقوم به البنوك،

إعادة تقييم أنظمة وعمليات و سياسات إدارة المخاطر بالبنوك، من خلال تطبيق أنظمة و أساليب متطورة و متكاملة لإدارة المخاطر و ترقية مستوى العاملين في هذا اجمالاً، تماشياً مع ما حددته اتفاقية بازل (٢) خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية.

٦- وضع أجهزة خاصة بالمخاطر على مستوى كل بنك، وتعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الأساسية التي يواجهها البنك (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، ويشترط أن تكون له الدراية و الخبرة في مجال عمله و في مجال خدمات و منتجات و سياسات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه إلى جانب إقرار استراتيجيات و سياسات واضحة فيما يخص دارة ومواجهة المخاطر، تقوم هذه الدائرة بمتابعة تنفيذها على مستوى البنك.

٧- استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر، ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة خاصة في مجال الأنظمة المعلوماتية.

إن بحثنا هذا لا يعدو أن يكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة تؤثر حقيقية في النشاط المصرفي، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديمه ومناقشة البحث بصورة مقبولة، على أن يتم الإلمام بالموضوع مستقبلاً، خاصة وأن هذا إجمالاً خصب للبحث وواعد باستقطاب اهتمام الطلبة من جوانب شتى، وبهذا نكون قد فتحنا باباً لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد والتحصيل العلمي حتى نوفيه حقه وعليه يمكن التطرق مستقبلاً إلى:

- إشكالية تطوير طرق معرفة وإدارة المخاطر بالبنوك العراقية وفقاً لمقررات لجنة بازل الدولية.
- تطوير آليات البنوك المركزية لمكافحة عمليات غسيل الأموال في ظل التكيف مع توصيات مجموعة الحد من ظاهرة غسيل الأموال
- الرقابة المصرفية على أعمال البنوك الشاملة في ظل متغيرات العولمة.
- دور الفعاليات الإقليمية في تدعيم سبل التعاون في مجال الرقابة على البنوك والتكيف مع المعايير الدولية.

خلاصة

يؤثر أداء البنك المركزي وسياسته وإستراتيجياته في أي دولة على الاقتصاد الكلي بشكل عام، وعلى مؤشرات السياسة النقدية بشكل خاص، حيث يعتبر المسؤول عن تنفيذ وصياغة السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، بما في ذلك إصدار الأوراق النقدية بمختلف فئاتها، والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي، وهذا ينطبق على العراق حيث يلعب بنك المركزي دوراً هاماً في هذه السياسات وفي الرقابة على المصارف والبنوك في العراق.

وباعتبار البنك المركزي العراقي مسؤولاً عن تنفيذ السياسات النقدية، والحفاظ على الاستقرار النقدي الذي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق التنمية، وإدارة الاحتياطات الأجنبية، وتنظيم القطاع المصرفي، بالتالي فهو يقوم بالرقابة على البنوك العراقية باختلاف أنواعها، من أجل تحقيق معدلات أفضل للنمو الاقتصادي حيث يعمل على تطبيق رقابة صارمة من خلال تطبيق أدوات وأساليب تتفق بغالبها مع المعايير الدولية.

ويوضح هذا البحث أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي في التأثير على الجانب النقدي والمالي من خلال الرقابة، وإبراز العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية والتعرف على كيفية ممارسة البنك المركزي لرقابته على البنوك التجارية بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي،

حيث تزيد الحاجة لهذا الدور الرقابي في ضوء الأزمات المالية والنقدية التي طالت القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، وضرورة تطوير مختلف مكونات النظام البنكي بالقدر الذي يخفف آثار الأزمة ويحقق التنمية الاقتصادية.

خلاصة عامة

يقدم هذا الفصل دراسة عملية لتنظيم البنك المركزي للأعمال المصرفية التجارية وفقاً للمعايير الدولية من خلال تطبيق البنك المركزي العراقي، حيث يتم النظر في العاملين في مجالات الإدارة والمصرفية والانتماء المالي والبحوث المصرفية والانتمائية في ممثل البنك المركزي للمجتمع المستهدف بالدراسة حيث أن هذا الفصل يقسمها إلى قسمين، يبنى أولهما على مجموعة من الإجراءات المنهجية المستخدمة في مثل هذه الدراسات، حيث يتم حساب مجتمع الدراسة وتحديد عينته بدقة أن معرفة عدد الاستبيانات التي سيتم تخصيصها لعينة البحث وبعد الوصول إلى الإجمالي الصحيح الخالي من الأخطاء، في الثانية، تساعد الاستبيانات التي تم اختبار المحاور الخاصة بها للتأكد من صحتها وموثوقيتها على معرفة مدى صدقها ومطابقتها لمدى يتم وصف التحليل الإحصائي.

وتم إجراء التوصيف الديموغرافي لعينة الدراسة ومعرفة خصائصها، التي أدت لعدة نتائج تتعلق بالفرضية المعنية، ترتبط النتيجة بالإجابات على أسئلة الدراسة التي وضعت بداية، تم وضع مجموعة من توصيات والتي بنيت على النتائج العملية، وبالتالي فإن هذه الدراسة العملية هي نتاج عمل إحصائي مبني على أداة دراسة محكمة وصحية وبيانات مأخوذة من أفراد عينة الدراسة وليست مبنية على ميول ومآرب الباحث الفردية، وبالتالي ليحقق هذا الفصل الإضافة العملية المبتغاة منه.

إن بحثنا هذا لا يعدو أن يكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة تؤثر حقيقية في النشاط المصرفي، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديمه ومناقشة البحث بصورة مقبولة، على أن يتم الإلمام بالموضوع مستقبلاً، خاصة وأن هذا إجمالاً خصب للبحث وواعد باستقطاب اهتمام الطلبة من جوانب شتى. وبهذا نكون قد فتحنا باباً لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد والتحصيل العلمي حتى نوفيه حقه. وعليه، يمكن التطرق مستقبلاً إلى:

- إشكالية تطوير طرق إدارة المخاطر بالبنوك العراقية وفقاً لمقررات لجنة بازل الدولية.
- تطوير آليات البنوك المركزية لمكافحة عمليات غسيل الأموال في ظل التكيف مع توصيات مجموعة الحد من ظاهرة غسيل الأموال
- الرقابة المصرفية على أعمال البنوك الشاملة في ظل متغيرات العولمة.
- دور الفعاليات الإقليمية في تدعيم سبل التعاون في مجال الرقابة على البنوك والتكيف مع المعايير الدولية.

المراجع

أولاً: أطروحات وأبحاث

١. أحمد، خوضر، (٢٠١٤)، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماستر، شعبة الحقوق، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي.
٢. حنين، منار، (٢٠٠٢)، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر.
٣. الخزاعي، سامر محمد كاظم، (٢٠١٧)، البنك المركزي ودوره في تطوير القطاع المصرفي في العراق، رسالة معدة لنيل درجة الماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

٤. سماح، راشدي، (٢٠١١)، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
٥. الشرع، عقيل شاكور، (٢٠١٠) تحليل مؤشرات الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) دراسة حالة للمدة (١٩٨٥ - ٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
٦. فاطمة الزهراء دحمان، إيمان جعفر، (٢٠١٧)، فعالية الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية، مذكرة ماجستير (أكاديمي) في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
٧. فريدة، ختير، (٢٠١٨)، الرقابة المصرفية، رسالة دكتوراه، تخصص علوم قانونية، فرع قانون بنوك، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حيلاليليلانس.

